

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في السودان

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بأحكام مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو مقدم إلى المجلس بوصفه التقرير القطري الثاني عن حالة الأطفال والصراع المسلح في السودان، وهو يغطي الفترة الممتدة من ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ويأتي بعد تقريره الأول (S/2006/662) والاستنتاجات والتوصيات التي أصدرها بعد ذلك الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (S/AC.51/2007/5، المرفق).

ويركز التقرير على أن مستوى الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في السودان ما زال مرتفعاً، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم بمعرفة القوات والجماعات المسلحة، وتعرضهم للاغتصاب والعنف الجنسي، ولا سيما في دارفور. ومع وجود أكثر من ٣٠ جماعة مسلحة تعمل في الأراضي السودانية والتغيرات المعتادة في التحالفات والانشقاقات بين تلك الجماعات، يشكل تحديد مسؤولية الأطراف والانتهاكات تحدياً كبيراً. وقد تفاقمت تلك المهمة بفعل القيود المستمرة على إمكانية الوصول إلى هؤلاء الأطفال، وانتشار الهجمات ضد العاملين في الإغاثة الإنسانية وممتلكاتهم. ورغم ذلك، فقد تحسنت عمليات الرصد المستمرة وكتابة التقارير وبدأت تعطي معلومات أوثق وفي توقيت أنسب عن الانتهاكات ومن يقومون بها.

ويبرز التقرير الحوار الدائر مع أطراف الصراع من أجل إعداد خطط عمل ترمي إلى التصدي للانتهاكات، ويحدد الاستجابات البرنامجية التي تقوم بها الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية. ويقر التقرير أيضاً بالمبادرات الملموسة التي قامت بها السلطات الوطنية، بما في ذلك إصلاح التشريعات من أجل حماية الأطفال. ومع ذلك، فما زال هناك الكثير الذي ينبغي للسلطات الوطنية أن تقوم به لتكفل التنفيذ العملي لالتزاماتها.



أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ويغطي الفترة الممتدة من ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ويأتي بعد تقريره الأول عن حالة الأطفال في السودان (S/2006/662) والاستنتاجات والتوصيات التي أصدرها بعد ذلك الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (S/AC.51/2007/5). ويحدد التقرير أطراف الصراع التي تجند الأطفال وتستخدمهم، وترتكب انتهاكات أخرى لحقوق الأطفال على جميع جبهات الصراع المسلح في مختلف أرجاء السودان. كما يتناول التقرير الحوار الدائر مع أطراف الصراع حول خطط العمل الرامية إلى التصدي للانتهاكات، ويسلط الضوء على الاستجابات البرنامجية لحماية الأطفال.

ثانيا - التطورات السياسية والعسكرية في السودان

ألف - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير استمر جنوب السودان وثلاثة مناطق أخرى (أبيي، وولاية النيل الأزرق، وجنوب كردفان/جبال النوبة) يشهدان بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل المبرم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأحرز جيش التحرير الشعبي السوداني تقدماً ملموساً في إطلاق سراح الأطفال الذين تم تجنيدهم أو استخدامهم أثناء الصراع، وإن كان الأمر ما زال بحاجة إلى التدخل مع الجماعات المسلحة الأخرى التابعة للقوات المسلحة السودانية، ورصد هذه القوات وقوات الدفاع الشعبي لضمان امتثالها لاتفاق السلام الشامل والالتزامات الدولية الأخرى.

٣ - وفي دارفور كان إنشاء عملية لحفظ السلام موضوعاً للمناقشات التي جرت في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي دعا إلى إحلال قوات الأمم المتحدة محل قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور. ولم يحقق الحوار السياسي سوى تقدم ضئيل حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٧ عندما قبلت حكومة السودان الاقتراحات بشأن عملية مختلطة تشترك فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وينص القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) على إنشاء بعثة مختلطة لحفظ السلام، ومن بين جملة أمور، طلب توفير الحماية للأطفال لدى تنفيذ اتفاق سلام دارفور، وطلب الاستمرار في رصد الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال وتقديم التقارير عنها وطلب إجراء حوار مع أطراف الصراع فيما يتعلق بوضع خطط عمل لحماية الأطفال.

٤ - وفي نفس الوقت، لم يحدث أي تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق سلام دارفور المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٦، فيما عدا إنشاء السلطة الإقليمية الانتقالية في دارفور. وقد بذلت جهود محدودة عن طريق تلك المؤسسة لجعل الأطراف يعملون تحديدا على معالجة المسائل المتعلقة بالأطفال وتنفيذ المواد ذات الصلة. فقد غطت العمليات العسكرية الكثيفة، والانتهاكات العديدة لترتيبات وقف إطلاق النار، والاحتكاكات التي حدثت داخل الجماعات المسلحة وتشردم تلك الجماعات على الجهود المبذولة لفتح مجال سياسي أمام الجهات التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور. ومع ذلك، فبالقرب من نهاية الفترة المشمولة بالتقرير كانت هناك علامات إيجابية على محاولات للاتصال بين الجهات الموقعة والجهات غير الموقعة من أجل إعادة فتح باب الحوار. ونظرا لتعدد العناصر المسلحة في دارفور، فإن تحديد المسؤولين عن انتهاك حقوق الأطفال بوضوح يشكل تحديا كبيرا. وكانت دارفور موضوع جلسة خاصة عقدها مجلس حقوق الإنسان، تم بعدها وضع خطة عمل لمعالجة حالة حقوق الإنسان في دارفور. وتشمل هذه الخطة بنودا تتعلق بالأطفال والصراع المسلح.

٥ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تم توقيع اتفاق سلام في شرق السودان في مدينة أسمره بين الجماعة المسلحة للجبهة الشرقية وحكومة الوحدة الوطنية، بعد ١٢ عاما من الصراع المسلح. ولم يتضمن اتفاق السلام إلا بنودا معدودة عن الأطفال، ولكن كان أغلب تركيزه على تناول ترتيبات الأمن الضرورية والبنود المتعلقة بعلاقات القوى. وهو يحتوي، مع ذلك، على إشارات إلى التعليم، والصحة، وإطلاق سراح الأطفال، والعودة والدمج، وكلها إشارات استخدمتها بنجاح الأطراف الفاعلة العاملة في المجال الإنساني على أرض الواقع كنقاط انطلاق نحو الحوار حول الأطفال. وقد كان التقدم بطيئا في تنفيذ الاتفاق، كما أن إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية في المناطق الشرقية كان صعبا. ورغم ذلك، فإن سلطات الحكومة وزعماء الجماعات العرقية المختلفة أكدوا أهمية الاتفاق كمدخل لزيادة البرمجة في شرق السودان، وعلى الأخص بالنسبة للأطفال. والولايات الشرقية الثلاث، غضارف وكسلا والبحر الأحمر، هي من أكثر المناطق تخلفا في شمال السودان. فالمناطق الشرقية لم تحظ بالاهتمام الكافي من المساعدات الإنسانية الدولية، كما أن تمويل التنمية في تلك المناطق كان محدودا للغاية، واقتصرت التدخلات في أغلبها على النطاق الضيق ومشروعات الطوارئ قصيرة الأجل.

٦ - وما برح جيش الرب للمقاومة، القادم من شمال أوغندا، يمارس أنشطته في جنوب السودان منذ عام ١٩٩٤. وقد دعت حكومة جنوب السودان جيش الرب والحكومة الأوغندية إلى محادثات سلام بدأت في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، حيث تم في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦ توقيع اتفاق لوقف أعمال القتال. ورغم أن جنود جيش الرب

بدأوا في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في التجمع في مناطق متفرقة عليها، فإن الاتفاق لم ينفذ حتى الآن. وتم توقيع إضافة إلى الاتفاق في أول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لتمديد الموعد النهائي لتجمع قوات جيش الرب في مناطق محددة. ولكن الجيش رفض قرب نهاية عام ٢٠٠٦ قبول استمرار وساطة حكومة جنوب السودان في مفاوضات السلام. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، جدد جيش الرب اتفاق وقف أعمال القتال مع حكومة أوغندا، واستؤنفت محادثات السلام في مدينة جوبا بالسودان يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. بمشاركة الرئيس جواكيم ألبرتو تشيسانو، رئيس موزامبيق.

باء - التطورات العسكرية

٧ - بعد عامين ونصف من اتفاق السلام الشامل ما زال تنفيذ البنود المتعلقة بالأمن في الاتفاق متخلفا عن المواعيد المقررة له. فالتأخير في إعادة توزيع القوات مسألة تثير قلقا شديدا، وأدت إلى توترات بين الأطراف في بعض مناطق جنوب السودان. فجيش التحرير الشعبي السوداني لم يقيم بعد بإعادة توزيع قواته من جنوب كردفان والنيل الأزرق حتى الآن. وعلاوة على ذلك، مازالت القوات المسلحة السودانية تحتفظ بعدد كبير من القوات جنوب السودان، ولا سيما في ملكال (ولاية أعالي النيل) وفي منطقة بنتو (ولاية الوحدة) الغنية بالنفط، رغم أنه، وفقا للاتفاق، حُدد يوم ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧ كموعدها النهائي لانسحاب تلك القوات. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أعلنت قوات دفاع بيبور رسميا انضمامها إلى جيش التحرير الشعبي السوداني وانتقلت إلى جوبا. ولكن تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة التي تضم الجماعات المسلحة المتحالفة كان بطيئا وكانت مشاركة ضباط تلك الوحدات في القتال بين القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني، في ملكال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، دليلا واضحا على أن أطراف اتفاق السلام الشامل ما زالت تواجه تحديات فيما يتعلق بالانضمام الفعلي للجماعات المسلحة الأخرى والاندماج في الوحدات المتكاملة المشتركة. وقد لوحظت بعض التطورات الإيجابية في شباط/فبراير ٢٠٠٧، عندما أقرت الأطراف مبدأ عسكريا واحدا ومدونة سلوك لتسترشد بها قوات الوحدات المتكاملة المشتركة في عملها.

٨ - وقد شاركت جميع أطراف الصراع في دارفور في عمليات عسكرية منذ التقرير السابق المقدم من الأمين العام (S/2006/662) في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأسفرت أحداث العنف خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عن تشريد عشرات الآلاف من السكان ومقتل مئات المدنيين، من بينهم أطفال. ووصلت الهجمات على العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية واختطاف المركبات إلى مستويات غير مسبوقة في دارفور، بما في ذلك الهجمات التي

تعرضت لها قوات حفظ السلام في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وأسفرت عن مقتل ٧ أفراد. وقصفت حكومة السودان مواقع القوات غير الموقعة على الاتفاق وأهدافا مدنية بالطائرات رغم التزامها بمقتضى بروتوكول أبوجا الأممي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بإنهاء العمليات الجوية العسكرية العدوانية في المنطقة. ومن بين العوامل الأخرى التي فاقمت الوضع، زيادة الوجود العسكري لحكومة السودان في دارفور، وأنشطة الميلشيات الحليفة مع هذه الحكومة المعروفة باسم الجنجويد، والاشتباكات بين المجموعات المسلحة المؤيدة أو المعارضة لاتفاق سلام دارفور، والتي أسفرت عن مقتل الأطفال وتشويههم إلى جانب حدوث عمليات تشريد جديدة. ولم تنفذ خطة حكومة السودان التي أعلنت عنها في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بتزاع سلاح من يسمون الجنجويد. وبالإضافة إلى ذلك فإن الصراعات القبلية ووجود مجموعات مسلحة تشادية تشن هجمات ضد قوات حكومة تشاد من دارفور، ساهما في انعدام الأمن بشكل عام في المنطقة.

٩ - واتفق السودان وتشاد في اجتماع عقد في الجماهيرية العربية الليبية في شباط/فبراير ٢٠٠٧ على البدء في تنفيذ الاتفاق الذي وقعته الأطراف في طرابلس في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بإنشاء نقاط مراقبة على الحدود يربط بها ٥٠٠ من القوات التشادية والليبية والسودانية والإريتريّة. ويدعو اتفاق سلام دارفور الموقع في أيار/مايو ٢٠٠٦ هؤلاء المراقبين إلى رصد وتسجيل القوات التشادية الموجودة في السودان، والتي يشكل الأطفال عددا كبيرا منها.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

١٠ - تظهر حالة الأطفال في السودان - بشكل عام - علامات ضئيلة على التحسن. ومع ذلك، فإن الإبلاغ عن الانتهاكات ما زال محاطا بالصعوبات، بما في ذلك صعوبة الوصول إلى مناطق تلك الانتهاكات، لا سيما في دارفور. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن الوكالات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية تستطيع أن تدخل إلى ٦٤ في المائة فقط من مساحة دارفور الكبرى بسبب القتال. كما أن صعوبة التحقق من الانتهاكات تمثل مشكلة أساسية. ففي الجنوب، يغلب أن تكون الانتهاكات بين المجتمعات المحلية نفسها، نتيجة سنوات من الصراع ونتيجة انهيار سيادة القانون.

١١ - ومع وجود أكثر من ٣٠ جماعة مسلحة تعمل في السودان والتغييرات المعتادة في تحالفاتها وانشقاقاتها، يمثل عرض موقف الأطراف بصورة محددة وشاملة تحديا كبيرا. ولأغراض التوضيح وتيسيرا لوجود مرجع، فإنني أضف مرفقا بهذا التقرير يحتوي على بيان مفصل عن الأطراف والانتهاكات حتى آخر حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

١ - جنوب السودان والمناطق الثلاثة

١٢ - في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أشير إلى أن القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني استخدموا الأطفال في قواهما. وفي حين أن هناك بعض القادة المدركين لحقوق الأطفال والواعين بها، فإنه يبدو أن الكثير من صغار الضباط في القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني لا يعون تلك الحقوق أو لا يحترمونها. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تتلق الأمم المتحدة أي تقارير يمكن التحقق منها عن تجنيد أطفال بمعرفة القوتين. بيد أن هاتين القوتين صرحتا بأن ما يطبقانه من سياسات وتدابير يحظر تجنيد الأطفال. ومع ذلك، فشلنا في أن تمنعنا بالكامل انضمام الأطفال إلى الجماعات المسلحة المتحالفة مع القوات التي تخضع للقيادة في كل منهما. علاوة على ذلك فإنهما لم تسمحوا بدخول الأمم المتحدة بصورة مباشرة ودون عراقيل إلى المعسكرات الحربية لإجراء تحقيق محايد، رغم أن القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني قد التزما أمام مبعوثي الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة أثناء زيارتها إلى السودان في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وكان التقدم محدودا أيضا فيما يتعلق ببرامج إطلاق سراح الأطفال في الوقت المناسب وإعادة إدماجهم.

١٣ - وكانت قوات بيبور للدفاع - وهي جماعة كانت متحالفة مع القوات المسلحة السودانية من قبل - مسؤولة عن تجنيد واستخدام ٧٨ طفلا على الأقل، أصغرهم صبي في السادسة من عمره. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة في السودان بتحديد هؤلاء الأطفال وتسجيلهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وقامت بإرسال بيانهم إلى لجنة جنوب السودان لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، غيرت قوات بيبور للدفاع تحالفاتها واندمجت رسميا في جيش التحرير الشعبي السوداني وما زال مصير الأطفال الذين ارتبطوا بقوات الدفاع غير معروف، وعجزت لجنة جنوب السودان لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن معرفة مصيرهم بعد خروج القوات من بيبور.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكدت الأمم المتحدة وجود الأطفال المرتبطين بقوات جيش التحرير الشعبي السوداني في جنوب السودان، وفي المناطق الثلاث. وكان أصغر هؤلاء الأطفال في التاسعة من عمره، بينما كانت متوسط أعمارهم ١٦ سنة. وعثر على ٤٧ طفلا في معسكرات الكيلو ٧ في بانتيو (ولاية الوحدة) في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ونتيجة للوضع السياسي، وأساليب الماطلة والصعوبات الأخرى، لم يطلق سراح هؤلاء الأطفال حتى شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧. وأثناء تلك الفترة، غادر ٢٣ طفلا المعسكر طواعية وعادوا إلى

بيوتهم بوساتلهم الخاصة. وأطلق سراح الباقين، البالغ عددهم ٢٤ طفلاً وأعيدوا إلى أسرهم بفضل الجهود المشتركة التي بذلتها لجننتا جنوب السودان وشمال السودان لترفع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

١٥ - وقيل أن الأطفال تعرضوا للإغراء من جانب كبار الضباط في جيش التحرير الشعبي السوداني للانضمام إلى المسيرة من شرق السودان في طريقها إلى الكيلو ٧ مع وعود بتعليمهم في جنوب السودان. وحدث شيء مماثل كانت له نتيجة إيجابية أفضل في ولاية أعالي النيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حيث أخرج ضباط جيش التحرير الشعبي ٣٧ طفلاً من المدرسة وأعادوهم إلى المعسكر، ولكن قائد الوحدة تدخل لمصلحتهم وأطلق سراح الأطفال خلال ٢٤ ساعة.

١٦ - وكانت هناك تقارير تفيد بأن القوات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية بقيادة اللواء غابريال تانغ جنبي قد جندت ما يقرب من ٧٠ طفلاً، من بينهم أطفال الشوارع، أثناء الاشتباكات التي دارت في ملكال في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ولم يتسن التأكد من عدد الأطفال على وجه التحديد.

٢ - تجنيد واستخدام الأطفال في دارفور

١٧ - رغم أن حدوث التحسن وانتظام الرصد بقدر أكبر قد أسفرا عن وجود معلومات أفضل عن انتهاكات الجماعات، فإن التحقق من عدد من الاتهامات صادف عقبات بسبب انعدام الأمن ومحدودية فرص الدخول إلى مواقع الانتهاكات. ومقارنة بتقرير السابق (S/2006/662)، زاد، في الفترة المشمولة بالتقرير، عدد الأطراف المدرجة بالقائمة ممن يجندون الأطفال ويستخدمونهم. ولكن ذلك الرقم لا يشير بالضرورة إلى زيادة عدد الأطفال المجندين واستخدامهم. ففي تقرير الأول، ذكرت أن قوات المعارضة التشادية، والقوات المتحالفة مع حكومة السودان (الجنجويد) وجيش تحرير السودان (مييني ميناوي) مسؤولون عن تجنيد الأطفال واستخدامهم. أما في الفترة المشمولة بهذا التقرير، فهناك تقارير موثوق بها تشير إلى أن القوات والجماعات المسلحة التالية تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم في دارفور: القوات المسلحة السودانية، وحركة العدل والمساواة (جناح السلام في الحركة) وجيش تحرير السودان (مييني ميناوي) وجيش التحرير السوداني (أبو القاسم) وجيش تحرير السودان (جناح السلام)، وجيش تحرير السودان (عبد الواحد) وقوات الدفاع الشعبي، والقوات التشادية المتمردة، والمليشيات المتحالفة مع حكومة السودان (الجنجويد) والشرطة المركزية الاحتياطية.

١٨ - وقد أثرت الانشقاقات داخل الجماعات المسلحة بدارفور في الأطفال المرتبطين بتلك الجماعات. فقد اعتقل جيش تحرير السودان سبعة من الصبية الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ سنة في سجن حربي تابع لجيش تحرير السودان (عبد الشافي) فيما بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وكان جيش تحرير السودان قد جند هؤلاء الصبية قبل أن ينشق إلى عدة جهات. ويبدو أنهم اعتقلوا لأنهم كانوا من جماعة الزغاوة العرقية، بينما كان أغلب فصيل جيش تحرير السودان المحتجزين لديه من الفور. وقد أطلق سراح هؤلاء الصبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، نتيجة التفاوض بين الأمم المتحدة وجيش التحرير السوداني (عبد الشافي).

١٩ - وقال بعض الأطفال الذين التقوا بمراقبي الأمم المتحدة أنهم كانوا يحاربون في جبل مارا الشرقي (جنوب دارفور) طوال السنوات الثلاث الماضية. وهناك تقارير مؤكدة بأن جيش تحرير السودان (أبو القاسم) قد جند أطفالا واستخدمهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تم التعرف على أطفال يعتقد أنهم في سن ١٢ عاما يرتدون الزي العسكري مع جيش تحرير السودان (ميناوي) في خزان تنجور، جنوب غربي مدينة الفاشر شمال دارفور. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أكد ١٣ صييا للمراقبين الميدانيين في بعثة الأمم المتحدة في السودان أن حركة العدل والمساواة (جناح السلام) جندتهم واستخدمتهم كمقاتلين.

٢٠ - وفي الوقت الذي تنفي فيه القوات المسلحة السودانية أنها تجند وتستخدم أطفالا في قواتها، فإن المراقبين الميدانيين من الأمم المتحدة ومن بعثة الأمم المتحدة في السودان لاحظوا وجود أطفال مرتبطين بالقوات المسلحة السودانية أو الميليشيات المتحالفة معها. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تم التعرف على أطفال مسلحين يعتقد أنهم مرتبطين بالميليشيات المتحالفة مع الحكومة في منطقة كتم. وأشارت حادثتان منفصلتان رفعت عنهما تقارير في أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى وجود أطفال في القوات النظامية الحكومية. فأتساءل زيارة بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى مركز شرطة في دارفور في أيار/مايو، صادفت البعثة صبيا عمره ١٧ سنة كان مقبوضا عليه ومحتجزا لاثامه بإطلاق النار وإصابة أحد المدنيين دون مبرر. كما تأكد وجود أطفال آخرين لا تزيد أعمارهم على ١٥ سنة يحملون أسلحة، وبعضهم يرتدي الزي العسكري الخاص بميليشيات قوات الدفاع الشعبي. وكانت هذه الميليشيات قد جندتهم واستخدمتهم في مقجار، غربي دارفور.

باء - قتل الأطفال

١ - جنوب السودان والمناطق الثلاث

٢١ - تؤكد وفاة ثمانية أطفال، بطريقة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصراع المسلح أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وترجع بعض حوادث القتل إلى القتال بين جيش التحرير الشعبي السوداني والمليشيات المحلية المعروفة باسم الجيش الأبيض، التي حدثت في ولاية جونقلي في الفترة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وفي القتال الذي اندلع في ملاكال بولاية أعالي النيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بين جيش التحرير الشعبي السوداني والقوات المسلحة السودانية، قتل ١٥٠ شخصا على الأقل من بينهم مدنيون، ولم يعرف على وجه التحديد عدد الأطفال الذين قتلوا في أثناء تلك المعارك. وتقع مسؤولية حوادث القتل المذكورة على عاتق القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني اللذين انتهكا صراحة اتفاق وقف إطلاق النار. كما قتل نحو ٣١ شخصا - أغلبهم من الأطفال - بسبب ذخائر غير متفجرة خلال الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٧. ورغم أن تلك الحالات لا تمثل سوى الحالات التي جاءت في تقارير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الألغام، فإن هناك حوادث أكثر منها بكثير وقعت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٢ - قتل الأطفال في دارفور

٢٢ - تؤكد مصرع ٦٢ طفل في دارفور أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، فقد تلقت الأمم المتحدة المزيد من التقارير التي تزعم مقتل ١١٠ أطفال آخرين لم يتسن التأكد منها. وقد تسببت الغارات الجوية التي شنتها حكومة السودان في مقتل عدد من الأطفال. فعلى سبيل المثال، قتل طفلان عمر الأول أربع سنوات والثاني ١٥ سنة في أيار/مايو ٢٠٠٧ نتيجة الغارات الجوية التي شنتها حكومة السودان على شمال دارفور. وفي سلسلة من الحوادث التي وقعت في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٦ في منطقة بورام جنوب دارفور، تأكد مقتل ١١ طفلا على الأقل عندما قامت ميليشيات من جماعة الحبانة العرقية المحلية، التي تُوصف بالجنجويد، بمهاجمة نحو ٥٠ قرية وقتل من فيها من الأطفال بالقائهم في المنازل المحترقة. وبالإضافة إلى ذلك، لقي ١٦ شخصا مصرعهم في فترة الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٧ وحدها، بسبب الذخائر غير المتفجرة، كان أغلبهم من الأطفال الذين يرعون الماشية أو يلعبون أو يعملون في الحقول.

٢٣ - ورغم استمرار مقتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في أثناء الهجمات التي تحدث في مختلف أنحاء دارفور، فإن العدد الكامل من ضحايا الأطفال غير معروف بسبب محدودية إمكانية الوصول إلى تلك المواقع، كما أن التعرف على الجناة ما زال يمثل تحديا كبيرا.

جيم - الاغتصاب والعنف الجنسي الخطير

١ - جنوب السودان والمناطق الثلاث

٢٤ - أفادت التقارير بوقوع ست حالات اغتصاب مؤكدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونسبت المسؤولية عنها إلى أفراد من القوات أو الجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، قيل أن طفلة عمرها ٧ سنوات قد اغتصبها، في آذار/مارس ٢٠٠٧، أحد جنود جيش التحرير الشعبي السوداني في ولاية الوحدة. وقد اعتقل ذلك الجندي وتم احتجازه ريثما يقدم للمحاكمة. أما حالات الانتهاكات التي يقال أن مرتكبيها من جيش التحرير الشعبي السوداني فقلما يُحقق فيها أو تصل إلى المحكمة.

٢ - الاغتصاب والعنف الجنسي الخطير في دارفور

٢٥ - تنتشر عمليات الاغتصاب في دارفور وتستخدم كسلاح في الحرب. فمن الواضح أن حجم المشكلة يتخطى الحالات المعدودة التي تم التأكد منها. وبشكل عام، فإن مرتكبي هذه الحوادث هم من الرجال المسلحين، الذين يرتدون الزي العسكري في أغلب الأحيان، ويستهدفون المشرقات داخليا أو النساء والفتيات القرويات وهن في طريقهن إلى أعمالهن التي يتعيّن منها أو في طريق عودتهن منها. وفي كثير من الحوادث، عرّفت الضحايا هوية الجناة بأهم عناصر من القوات المسلحة السودانية والشرطة المركزية الاحتياطية، والجنجويد. وزُعم أن رجالا مسلحين قد ارتكبوا أعمال اغتصاب في عدد من الحوادث الأخرى. ويبدو أن الاتجاهات في دارفور تشير إلى أن الفتيات الصغيرات السن هن اللواتي يتعرضن للاغتصاب بصورة متزايدة. وكان هناك أيضا خمسة أولاد من بين ٦٢ حالة اغتصاب مؤكدة أثناء السنة.

٢٦ - في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اقترب جنديان مسلحان يرتديان زيّ التمويه الأخضر من بنتين عُمر الأولى ١٠ سنوات والثانية ١٢ سنة من شمال دارفور، كانتا عائدتين إلى منزلهما بعد عملهما في إحدى المزارع، ودفع أحد الجنديين البنت الكبيرة أرضا واغتصبها بينما ظل الثاني يضرب البنت الصغيرة. وعندما شاهد الجنديان مجموعة من المشردين داخليا تقترب منهما، قيل أنهما هربا بسرعة جنوبا باتجاه معسكر القوات المسلحة السودانية بالقرب من أم دريسا. كما قام جنديان من جيش التحرير السوداني (ميناوي) باغتصاب بنت عمرها ١٢ سنة في تارادونا شمال دارفور يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتعرّضت البنت للضرب والمهجوم الوحشي. وتأكّد هذا الحادث ونُسب إلى قوات جيش التحرير السوداني (ميناوي). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تأكّد أن أربعة جنود من القوات المسلحة السودانية اغتصبوا فتاة عمرها ١٦ سنة في جبل نارا الشرقي. وحدث هذا الاعتداء في وجود طفلها

الذي يبلغ من العمر ستة شهور، والذي جاء نتيجة عملية اغتصاب سابقة. وتعكس حالات الاغتصاب المذكورة الجرائم اليومية البشعة التي تتعرض لها الفتيات، ويحدث الكثير منها في أثناء بحث سائر الفتيات عن الماء، أو جمع حطب الوقود أو غير ذلك من الأعمال المنزلية الشاقة.

٢٧ - وفي دارفور، نادرا ما يجري أي تحقيق أو توجيه اتهام في جرائم الاغتصاب. فكثير من الحالات لا يبلغ عنها بسبب العار الذي يلحق بالضحية. والنظام القضائي في دارفور ضعيف للغاية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّلت ثلاث حالات شملت ضابطين من الشرطة المركزية الاحتياطية وأحد جنود القوّات المسلّحة السودانية، ووجهت إليهم اتهامات باغتصاب أطفال لا تتعدى أعمارهم ١٣ سنة.

دال - خطف الأطفال

١ - جنوب السودان والمناطق الثلاث

٢٨ - تأكّد حدوث عشر حالات اختطاف في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وتم إعادة صبيين من الدنكا إلى أسرهم بعد تدخل محافظو الولاية، وحدثت أغلب عملية الاختطاف في أثناء السطو على الماشية والصراع بين المجتمعات المحليّة. وأشارت التقارير إلى اختطاف ٤٠ طفلا آخرين على الأقل، ولكن هذه الأنباء لم تتأكد. إلا أنه يزعم أن أغلب عمليات الخطف الأخيرة ارتكبها رجال مسلّحون من قبيلة المورلي في ولاية جونقلي. كما تشير التقارير إلى أن عمليات الاختطاف المذكورة حدثت أيضا في أثناء عمليات الإغارة على الماشية. وهناك أيضا عمليات اختطاف تنسب إلى جيش التحرير السوداني. ففي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، هاجم رجال مسلّحون يُشتبه في انتمائهم إلى جيش التحرير السوداني قرية بالقرب من مريدي في ولاية غرب الاستوائية. وتم اختطاف ستة فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٧ سنة. ولا يُعرف مصيرهن حتى الآن.

٢ - عمليات الاختطاف في دارفور

٢٩ - كانت هناك ٢٦ حالة اختطاف مؤكّدة، ووجهت الاتهامات في إحدى الحالات إلى أربعة رجال مدنيين في كاس بجنوب دارفور. وتبيّن أنهم غير مذنبين في جريمة الخطف، ولكنهم أُدينوا في الاتهامات بارتكاب أعمال السخرة، وحكم عليهم بدفع تعويضات عن الأجور التي لم تُدفع. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، اختطف صبي عمره ١٥ سنة بالقرب من منطقة كباييه على يد عشرة رجال مسلّحين يعتقد أنهم عناصر في جيش تحرير السودان

(ميناوي). واستطاع الصبي الهرب والعودة إلى منزله. وبالإضافة إلى ذلك هناك ١٥٠ حالة اختطاف أخرى لم يتسن التأكد منها.

هاء - الهجمات على المدارس والمستشفيات

١ - جنوب السودان والمناطق الثلاث

٣٠ - هناك تقارير مستمرة عن أن قوات جيش التحرير الشعبي السوداني تحتل عددا من المدارس في أماكن مختلفة من جنوب السودان. وأكد فريق تحقيق تابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان احتلال جنود تلك القوات لإحدى المدارس في قرية هولي بالقرب من بلدة توريت (ولاية شرق الاستوائية). وأصبح الأطفال يتلقون دروسهم في العراء تحت شجرة. وفي حادثة أكثر عنفا، هاجمت قوات جيش التحرير الشعبي السوداني إحدى المدارس في ناصر بولاية أعالي النيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بغرض تجنيد التلاميذ. وتم اختطاف ٣٢ تلميذا و ٢٤ مدرسا. وأفرج عن هؤلاء جميعا عدا تلميذين، بعد الضغوط المستمرة التي مارسها الآباء والمدرسون على جيش التحرير الشعبي السوداني.

٢ - الهجمات على المدارس والمستشفيات في دارفور

٣١ - تأكد قيام القوات المسلحة السودانية والمليشيات المتحالفة معها بشن سبع هجمات على المدارس في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بينما تعذر التأكد من ست هجمات أخرى. وتبين أن التحقيق في الغارة الجوية التي شنتها القوات المسلحة السودانية على قرية أم ري شمال دارفور يوم ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ أن طائرة مروحية أطلقت تسعة صواريخ على المدرسة التي كان فيها ١٧٠ طفلا يتلقون دروسهم داخل الغرف الدراسية. وقد استقرت أربعة صواريخ داخل فناء المدرسة، على مسافة لا تزيد على مترين من الفصول الدراسية. وأفيد أن خمسة صواريخ استقرت خارج سور المدرسة مباشرة. وأصيب بحروح سطحية طفلان - ولد و بنت - يتراوح عمرهما بين ١٢ و ١٤ سنة.

٣٢ - ومع التقارير المثيرة للانزعاج بنفس القدر، أن عناصر من القوات المسلحة السودانية شاركت في نهب المرافق الصحية في دارفور. ففي أول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قام جنود القوات المسلحة السودانية بنهب المركز الصحي والصيدلية وبيت الضيافة في إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية في هشابة الشمالية، شمال دارفور، بعد أن لقي العاملون في المنظمة مصرعهم خلال تبادل لإطلاق النار. وفي أماكن أخرى، قامت طائرة من طراز أنتونوف تابعة للقوات المسلحة السودانية بقصف بير مزة شمالي دارفور يوم

٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ودمّرت حملة للتحصين ضد شلل الأطفال كان مقررا القيام بها يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

واو - منع إمكانية وصول الإغاثة الإنسانية

١ - جنوب السودان والمناطق الثلاث

٣٣ - كانت هناك عدة حوادث تعوق العمل الإنساني في جنوب السودان. فعلى سبيل المثال، في واقعة حدثت في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اقتحم ٢٥ جنديا من جيش التحرير الشعبي السوداني، يعملون في حملة جارية لتزع السلاح، مبنى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رومبك، حيث تعرض الحراس للضرب والتهديد. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أوقف جنود جيش التحرير الشعبي السوداني شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت في طريقها عائداً بعد توزيع الأغذية على مستشفى يبعد كيلومترين إلى الشمال من بيلينغ وتحركوا بالموظفين الذين كانوا بالشاحنة. وبشكل عام فإن إمكانية الوصول ممنوعة إلى المناطق التي يستولي عليها جيش الرب للمقاومة.

٢ - منع إمكانية وصول الإغاثة الإنسانية إلى دارفور

٣٤ - إن انعدام الأمن وغياب القانون، كما هو الحال في كثير من أنحاء دارفور، يعوقان بشكل خطير العمل الإنساني هناك. ففي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اختطف رجال مسلّحون شاحنة تابعة لإحدى وكالات الأمم المتحدة محملة بالسلع بالقرب من قرية عبد الشكور شمال دارفور. وقد أُفرج عن السائق والسيارة بعد يومين. وقد فشلت أطراف الصراع في التصدي لاستمرار استهداف مركبات الوكالات الإنسانية وخطفها في دارفور. ومثل هذه الهجمات لها عواقب خطيرة على الأطفال.

٣ - منع إمكانية وصول الإغاثة الإنسانية إلى شرق السودان

٣٥ - شهدت الشهور الثلاثة الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير تحسّناً في تيسير إمكانية وصول الإغاثة الإنسانية إلى ولايات شرق السودان، بما فيها ولاية كسلا. وقد سمح ذلك لمنظمة اليونيسيف بأن تبدأ حواراً وأن تُعد برنامجاً لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم - بالتعاون مع لجنة شمال السودان لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والجبهة الشرقية التي بدأت معها برامج أخرى لحماية الأطفال. ومع ذلك فإن حالات منع إمكانية وصول الإغاثة الإنسانية إلى شرق السودان مازالت مستمرة.

رابعاً - التقدم المحرز في الحوار وخطط العمل

٣٦ - لدى إعداد تقريرى الأول عن حالة الأطفال في السودان (S/2006/662) كان الحوار جارياً مع شتى القوات والجماعات المسلحة، بما فيها القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السودانى عن طريق اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، وفصيلى جيش تحرير السودان التابعين لميناوى وعبد الواحد فى دارفور. ولكن لم تكن هناك أى خطط عمل أو التزامات مكتوبة. وأعطت الزيارة التى قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة إلى السودان فى شباط/فبراير ٢٠٠٧ زخماً للحوار وجهود استقطاب الدعم، وحدث تقدّم ملموس منذ ذلك الحين. فقد تم التوقيع على خطة عمل محددة الفترة لحصر الأطفال وإطلاق سراحهم بين جيش تحرير السودان (ميناوى) ومنظمة اليونيسيف فى حزيران/يونيو ٢٠٠٧. وفى نفس الشهر التزم قادة القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبى السودانى بوقف تجنيد الأطفال، وتم إعداد خطة عمل للجان العسكرية المشتركة للمناطق تعالج مشكلة الأطفال فى ولايات أعالي النيل، وجونقلي والوحدة. وينتظر أن تودى سابقة التزام فصيل ميناوى فى جيش تحرير السودان فى دارفور بخطة عمل، إلى إيجاد حافز لدى الجماعات المسلحة الأخرى لأن تحذو حذوه.

ألف - جنوب السودان والخرطوم والمناطق الثلاث

٣٧ - فى جنوب السودان، كانت أجهزة وقف إطلاق النار هى الوسيلة الرئيسية للحوار مع الأطراف لدى مناقشة انتهاكات حقوق الطفل، ولا سيما تجنيد الأطفال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدم مستشارو حماية الأطفال فى بعثة الأمم المتحدة فى السودان اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجان العسكرية المشتركة السبع للمناطق المنبثقة عنها، فى اتصالاتهم بالقوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبى السودانى بشأن إيذاء الأطفال والمشكلات المتعلقة بالإفراج عنهم من الوحدات العسكرية، ولا سيما تلك التى شكّلت فى الآونة الأخيرة من جماعات مسلحة أخرى. وفى بعض الحالات قامت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار بإجراءات فيما يتعلق بمزاعم تجنيد الأطفال فى جنوب السودان، كما حدث فى شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦ عندما تلقت مزاعم بأن جيش التحرير الشعبى السودانى جند أطفالاً من المناطق المحيطة بالغضارف وهو يزحف باتجاه جنوب السودان. وكلفت اللجنة العسكرية المشتركة وحدة حماية الأطفال فى بعثة الأمم المتحدة فى السودان بمهمة التحقيق فى المزاعم، أسفرت عن معرفتها بوجود ٤٧ طفلاً فى معسكرات الكيلو ٧ فى بانتيو (ولاية الوحدة). وتم الإفراج عن الأطفال وإعادتهم إلى أسرهم فى أيار/مايو ٢٠٠٧ بمساعدة منظمة اليونيسيف. كما سمح الحوار مع الأطراف عن طريق اللجنة

العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجان العسكرية المشتركة للمناطق لوحدة حماية الأطفال في بعثة الأمم المتحدة في السودان بنشر قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وعمل تدريب في مجال حماية الأطفال لصالح ٦٤ من القادة الميدانيين في جيش التحرير الشعبي السوداني والقوات المسلحة السودانية. وفي آخر اجتماع للتدريب يوم ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، التزم ٦٠ شخصا من قادة القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني بوقف تجنيد الأطفال ووضعوا خطة عمل للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار لكي تتصدى أيضا لعمليات الاختطاف والاعتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال في ولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة.

٣٨ - وفي نفس الوقت كانت الأمم المتحدة، بقيادة منظمة اليونيسيف ووحدة حماية الأطفال في بعثة الأمم المتحدة في السودان في حوار مستمر مع لجنة شمال السودان لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتنشط منظمة اليونيسيف في تعاونها مع لجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وضع السياسات وإثارة الوعي وتنفيذ الأنشطة الخاصة ببرامج إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم. كما تعير منظمة اليونيسيف موظفين للمساعدة في مجال بناء القدرات وتدريب موظفي اللجان والمنظمات غير الحكومية على التعامل مع الأطفال في عملية إطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم.

٣٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، التقى فريق عسكري مشترك بقيادة بعثة الأمم المتحدة في السودان مع حاكم بيور، والفريق أول إسماعيل كوني أحد زعماء قبيلة المورلي وقائد قوات بيور للدفاع لمناقشة المزاعم بقيام ميليشيا المورلي بخطف الأطفال. وقد تعهد كلاهما باتخاذ إجراءات مشددة ضد من يقومون بخطف الأطفال.

٤٠ - كما اتصلت منظمة اليونيسيف بجيش الرب للمقاومة في أثناء محادثات السلام في جوبا بغرض وضع برامج في مناطق تجنيد الأطفال والنساء. ولم يُطلق جيش الرب سراح أي أطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

باء - دارفور

٤١ - دخلت منظمة اليونيسيف في حوار مع جيش تحرير السودان (ميناوي) بشأن ضرورة وقف تجنيد الأطفال وإطلاق سراح المرتبطين منهم بقواته. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وقعت قوات جيش تحرير السودان (ميناوي) ومنظمة اليونيسيف خطة عمل شهد عليها القائم بأعمال المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. والمتوقع أن يستفيد من خطة العمل ٨٠٠ طفل تقريبا ممن يعتقد أنهم مرتبطون بجيش تحرير السودان (ميناوي). ووافقت

منظمة اليونسيف على تقديم خدماتها لإطلاق سراح الأطفال من خلال برنامج لإعادة إدماجهم. بمشاركة المجتمع المحلي.

٤٢ - كما اتصلت منظمة اليونسيف وبعثة الأمم المتحدة في السودان بجماعات مسلحة أخرى لمناقشة إطلاق سراح الأطفال العاملين في قواتها، وأوضحت المحادثات التي دارت بين ممثلي جيش تحرير السودان (عبد الواحد) وجيش تحرير السودان (عبد الشافي) وجيش تحرير السودان (الإرادة الحرة) استعداد الجماعات للتعاون مع المجتمع الدولي نحو إطلاق سراح الأطفال العاملين في صفوفهم. ومع ذلك، وحتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لم تعلن تلك الجماعات المسلحة عن أي التزام صريح. وبالمثل، شنت بعثة الأمم المتحدة في السودان حملة لاستقطاب التأييد من أجل قضايا الأطفال عن طريق لجنة وقف إطلاق النار في اتفاق سلام دارفور. ولكن اللجنة لم تتصد حتى الآن بصورة فعالة للانتهاكات التي يرتكبها الأطراف.

خامسا - متابعة التوصيات والتصدي البرنامجي للانتهاكات

٤٣ - بالإضافة إلى الحوار حول خطط العمل، حدث تقدم في عدد من جوانب متابعة التوصيات التي وردت في تقرير الأول (S/2006/662) والاستنتاجات والتوصيات التالية من الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (S/AC.51/2007/5، المرفق). ويدخل ضمن ذلك الخطوات الملموسة التي اتخذتها السلطات الوطنية ويرد أدناه مزيد من التفاصيل عنها.

٤٤ - وقامت السيدة راديكما كومارا سوامي، ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة بزيارة السودان في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، صحبتها فيها السيدة ربما صلاح نائبة المدير التنفيذي لمنظمة اليونسيف. وكان الغرض الرئيسي من الزيارة هو عمل تقييم مباشر لحالة الأطفال المتضررين من جراء الحرب ومعالجة المسائل ذات الصلة مع السلطات السودانية وشتى أصحاب المصلحة بناء على توصياتي. وقد أكدت ممثلي الخاصة على أن الأطفال لا مكان لهم في الصراع، وحثت جميع الأطراف على الالتزام بوقف تجنيد الأطفال وإطلاق سراح الأطفال المرتبطين بقواتهم على الفور. وأقرت بالجهود التي تبذلها السلطات الوطنية في وضع سياسات وهيكل لحماية الأطفال، مؤكدة أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لضمان التنفيذ الفعلي لتلك التوصيات. وقد أكدت حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان التزاماتهما التالية إلى ممثلي الخاصة:

(أ) السماح لمنظمة اليونسيف وبعثة الأمم المتحدة في السودان بزيارة ومراجعة القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني ومعسكرات القوات والجماعات

المسلحة المتحالفة، والسماح للأمم المتحدة برصد مدى الامتثال والتحقق منه، بالتعاون مع أي مركز تنسيق حكومي مناسب، مثل اللجنة الوطنية لرعاية الأطفال؛

(ب) تخصيص موارد كافية لإعادة دمج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة في مجتمعاتهم المحلية؛

(ج) اعتماد تشريعات وطنية وتنفيذها في الوقت المناسب لتجريم تجنيد الأطفال كجنود؛

(د) تشكيل فرقة عمل، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، تكون معنية بالعنف والإيذاء الجنسيين للأطفال؛

(هـ) التأكد من سلامة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وحمايتهم، بما في ذلك متابعة الهجمات الأخيرة التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة في نيالا، والحوادث المستمرة التي تُرتكب فيها سرقات مسلحة، وغير ذلك من الحوادث التي تستهدف العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، واتخاذ إجراء بشأنها.

٤٥ - حدث شيء من التقدم فيما يتعلق بإطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم، رغم أن العملية ما زالت بطيئة بشكل عام. ورغم تشكيل لجنتي شمال وجنوب السودان لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ما زال هناك عديد كبير من الأطفال محتجزين في الثكنات العسكرية رغم مرور الموعد النهائي المحدد لإطلاق سراحهم وهو ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقد عاد بعض الأطفال إلى الجيش بسبب عدم وجود برنامج فعال لإعادة إدماجهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإفراج عن مئات الأطفال من جيش التحرير الشعبي السوداني بينما أطلق سراح أعداد صغيرة منهم من الجماعات المسلحة الأخرى المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، سهلت عملية التنسيق الناجحة بين لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال وجنوب السودان، إطلاق سراح ٢٥ طفلاً من جيش التحرير السوداني في بانتيو بجنوب السودان، وإعادةهم إلى أسرهم في شمال السودان. ويجري الآن إعداد برامج لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال. ووضعت لجنة جنوب السودان لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خطة لإطلاق سراح نحو ٦٠٠ طفل من صفوف جيش التحرير الشعبي السوداني في جنوب السودان والمناطق الثلاث، وإعادة إدماج هؤلاء الأطفال. ولدى إعداد هذا التقرير، كانت هناك ترتيبات تجري بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة شمال السودان لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن عودة المقاتلين السابقين في الجبهة الشرقية وتجميعهم. ووردت تقارير عن وجود أطفال بين هؤلاء المقاتلين، وبدأ الحوار

بين منظمة اليونيسيف ولجنة شمال السودان لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن إطلاق سراحهم، والبحث عن أسرهم، ولم تشملهم بها.

٤٦ - ومتابعة لتوصياتي الواردة في تقريرتي الأول (S/2006/662) والالتزامات المقدمة إلى ممثلي الخاصة بشأن ضمان الدعم الكافي لإعادة إدماج الأطفال الذين يطلق سراحهم لدى عودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية، أجرت منظمة اليونيسيف تقييماً لأنشطة إعادة الإدماج التي نفذت عام ٢٠٠٦. وأبرز تقرير التقييم ضرورة وجود دعم طويل الأجل لإعادة دمج الأطفال من خلال عملية برمجة تستند إلى المجتمع المحلي. كما دعا التقرير إلى استراتيجية تتوخى مزيداً من التكامل مع الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة من أجل اتباع نهج كلي في دعم الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس الوطني لرعاية الأطفال اجتماعات تشاورية بدعم من منظمة اليونيسيف، ومشاركة جميع القطاعات والمؤسسات المعنية بالأطفال والتي لها صلة بالقانون. وفي تلك العملية، بدأ وضع تدابير وسياسات لصالح الأطفال في ولاية الخرطوم و/أو اعتماد تلك التدابير، بما في ذلك إنشاء مكتب للملاحظات القضائية الخاصة ومحكمة خاصة للأطفال للنظر في قضايا الأطفال كمجرمين، وضحايا للجرائم، بما فيها الجرائم الجنسية والعنف القائم على نوع الجنس، وكشهود.

٤٨ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بدأت منظمة اليونيسيف - بالتعاون مع المجلس الوطني لرعاية الأطفال حملة شاملة للتوعية بحماية الأطفال، احتفالاً بيوم الطفل الأفريقي في الولايات الثلاث، وهي الخرطوم ودارفور وشرق السودان، بالإضافة إلى المناطق الثلاث. وشملت الحملة رسائل مهمة بشأن عدد من المسائل المتعلقة بحماية الأطفال مثل تجنيد الأطفال، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وكانت الحملة موجهة إلى الشركاء والآباء والأطفال ومقدمي الخدمات، وكان الهدف منها هو زيادة وعي المجتمعات المحلية بالتعريف المتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال وكيفية التصدي لها. وما زالت الحملة مستمرة، وسوف يستمر تنفيذها حتى نهاية عام ٢٠٠٨. وسيجرى معالجة مشكلة تجنيد الأطفال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٤٩ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان تنفيذ سياستها في "عدم التسامح مطلقاً" بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسي ضد الأطفال من جانب العاملين في حفظ السلام، بما في ذلك من خلال التحقيق الجسدي في أي مزاعم بوقوع مثل هذا الإيذاء. فعلى سبيل المثال، يحقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية الآن في مزاعم مماثلة ضد العاملين في أفراد حفظ

السلام التابعين للأمم المتحدة في جوبا، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة إذا ثبتت تلك المزاعم.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت حكومة الوحدة الوطنية ممثلة بوزير الخارجية، والمجلس الوطني لرعاية الأطفال، ولجنة شمال السودان لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في "مؤتمر إبعاد الأطفال عن الحروب" الذي عقد في باريس خلال شباط/فبراير ٢٠٠٧. كما شارك في المؤتمر ثلاث منظمات وطنية غير حكومية. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، قدمت بعثة من حكومة الوحدة الوطنية برئاسة وزير الدولة للرعاية الاجتماعية، تقرير السودان إلى لجنة حقوق الطفل بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل عن بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وكان من بين أعضاء البعثة ممثلون عن حكومة جنوب السودان. وأبرز التقرير التدابير التي تتخذها السلطات الوطنية. وقد أثنت لجنة حقوق الإنسان على العمل الذي قام به السودان، مع إقرارها بأن الصراع الدائر والعنف الواسع النطاق لا يؤثر فحسب في أعداد كبيرة من السكان، بل ويعرقل تنفيذ البروتوكول الاختياري. وكان من بين توصيات اللجنة ضرورة تحسين جمع البيانات المفصلة عن السودان ككل، والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتعزيز المجلس الوطني لرعاية الأطفال، وزيادة التعاون بين المجلس والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. كما أوصت اللجنة بأن يتخذ السودان جميع الإجراءات اللازمة لمنع أي عمل أو تعامل ينتقل فيه أي طفل بواسطة شخص أو جماعة من الأشخاص إلى شخص أو جماعة أخرى لغرض تجنيده في الصراع المسلح، وحظر مثل تلك الأفعال والمعاقبة عليها.

سادسا - التدابير التي تتخذها السلطات الوطنية لمواجهة الانتهاكات الخطيرة

٥١ - بالإضافة إلى الأمثلة على عمليات التصدي التي سبق إبرازها أعلاه، اتخذت السلطات الوطنية في السودان عددا من المبادرات المهمة على مستوى المؤسسات لحماية الأطفال، بما في ذلك استعراض ومراجعة إطار الحماية القانونية على الصعيد الوطني، والمبادرات المتصلة بالعنف الجنسي. ورغم ذلك، ينبغي تأكيد أنه لم يتم بعد ضمان حماية ملموسة للأطفال من خلال التنفيذ العملي لتلك الالتزامات.

ألف - الإصلاحات التشريعية

٥٢ - يرأس المجلس الوطني لرعاية الأطفال لجنة مشتركة بين الوزارات، تضم في عضويتها منظمة اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في السودان، لإصلاح القوانين الخاصة بالأطفال.

وقد وافق المجلس على الدعوة لسن تشريعات ترمي إلى حماية الأطفال بالتعاون مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة، وقامت اللجنة باستعراض مشروع قانون لحماية الأطفال سيحل محل قانون الأطفال لعام ٢٠٠٤ الذي طبق في شمال السودان وعدلت ذلك المشروع وانتهت من إعدادده. وجرى عمليات مماثلة في خمس ولايات لإجراء إصلاحات قانونية على مستوى الولاية. وكان من المنتظر أن يناقش مشروع قانون القوات المسلحة السودانية في الجمعية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ولكن لم يكن قد أُحيل إلى الجمعية حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وينص مشروع القانون على أن يكون سن ١٨ عاما هو الحد الأدنى للتجنيد، ويفرض عقوبات جنائية على من يجنّدون من هم دون الثامنة عشرة. كما يفرض عقوبات جنائية على ارتكاب عدد من الانتهاكات للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والاختطاف والاسترقاق، والاعتصاب، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات. ويجري الآن أيضا النظر في مراجعة القانون الجنائي لعام ١٩٩١، وذلك من أجل توضيح تعريف الاعتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية.

٥٣ - وفي جنوب السودان، انتهت في جمعية جنوب السودان في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧ القراءة الأولى لقانون الطفل لعام ٢٠٠٦ الذي يحظر تجنيد الأطفال.

باء - هياكل التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين، والشواغل الأخرى المتعلقة بحماية الأطفال

٥٤ - متابعة لتوصياتي في التقرير الأول بشأن العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء في دارفور ومسؤولية السلطات الوطنية عن المواجهة الاستباقية في هذا الصدد، تم تشكيل لجان حكومية من أجل التصدي للعنف الجنسي والجنساني. وعن طريق اللجان، عمل ممثلو الأمم المتحدة على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات الطبية، وتحقيق العدالة للناجين، وبناء قدرات ممثلي الحكومة الرئيسيين. ومع ذلك فإن اللجان لا تعمل حتى الآن بصورة فعالة، لسبب رئيسي هو استمرار نفي حكومة السودان أن العنف الجنسي والجنساني قضية رئيسية في دارفور. وبالمثل، فإن فرقتي العمل المشتركتين المعنيتين بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي اللتين تم تشكيلهما في شباط/فبراير ٢٠٠٧ شمالي وجنوبي السودان، لم تعملتا حتى الآن بصورة كاملة.

٥٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عقد المجلس الوطني لرعاية الأطفال حلقة عمل استغرقت يوما واحدا في مدينة الخرطوم بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومنظمة اليونيسيف، والبعثة الأفريقية في السودان بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين ضد الأطفال. وتناولت حلقة العمل الكثير من الأطروحات بشأن النظم السارية لمعالجة هذا

الموضوع. وفي نفس الشهر، عقد نائب رئيس حكومة جنوب السودان اجتماعاً عاماً في جوبا مع بعثة الأمم المتحدة في السودان ومنظمة اليونيسيف حيث تم تشكيل فرقة عمل مماثلة معنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين في جنوب السودان، بالإضافة إلى البدء في حملة إعلامية بشأن المسألة.

٥٦ - وفي الخرطوم، تم تشكيل وحدة لحماية الطفل والأسرة داخل شرطة الدولة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بدعم من منظمة اليونيسيف. وعلى مدة ستة أشهر ساعدت الوحدة، التي تقدم عدة خدمات لصالح الأطفال مثل المساعدة القانونية والدعم النفسي، أكثر من ٤٠٠ طفل من ضحايا الاعتداء الجنسي، والعنف الجنسي والجنساني. كما بدأت نفس العملية في غرب دارفور وغضارف وكسلا. ومن أبرز معالم الفترة المشمولة بالتقرير تلك المبادرة التي قامت بها شرطة غرب دارفور، حيث عقدت الشرطة حلقة عمل استغرقت يومين لمناقشة مشروع خطة لتلك الوحدة تراعي مصلحة الأطفال. وستكون الخطة عبارة عن مبادرة شاملة للقطاعات توفر دعماً من مختلف مقدمي الخدمات، بمن فيهم الأخصائيون الاجتماعيون، والعاملون في المجال الصحي والدعم النفسي. وبالإضافة إلى ذلك، عقد برلمان غرب دارفور حلقة عمل استغرقت يومين لمناقشة قانون نموذجي لحماية الأطفال، يشمل مسائل تتعلق بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وقد ساندت منظمة اليونيسيف المبادرات المذكورة.

٥٧ - وتنشط أفرقة العمل المعنية بحماية الأطفال في جميع ولايات دارفور الثلاث، بالإضافة إلى تسع ولايات أخرى شمال السودان. وقامت تلك الأفرقة بتنسيق العمل في مجال حماية الأطفال على مستوى الولاية، بغرض تعظيم تأثير برمجة حماية الأطفال.

٥٨ - وفي جنوب السودان، شكّلت وزارة الشؤون الجنسانية والرعاية الاجتماعية والأديان في جميع الولايات أفرقة عمل لحماية الأطفال، بدعم من المصالح الحكومية ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات الأمم المتحدة. وعقدت الاجتماعات الأولى لأفرقة حماية الطفل في جوبا وملكال وواو في شباط/فبراير ٢٠٠٧، لمناقشة خطط العمل، وتحديد مجالات الاهتمام فيما يتعلق بحماية الأطفال في جنوب السودان، وتحليل الثغرات الموجودة في الخدمات المقدمة إليهم.

جيم - الالتزامات بنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم من جانب السلطات الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٩ - شكّلت حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان أجهزة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٦، تم تشكيل المجلس الوطني لتنسيق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة شمال السودان لنزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج، بينما شكلت لجنة لنفس الغرض في جنوب السودان في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦. ولكل من لجنتي شمال السودان وجنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولايتها المحددة من خلال اتفاقات السلام بأن تخطط وتنفذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك تسريح الأطفال وإعادة دمجهم، بمساندة من الشركاء الدوليين (كيانات الأمم المتحدة التي تتولى عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومنظمة اليونيسيف). ومع ذلك فإن استمرار القتال في دارفور وعدم وجود بعض البنى الأساسية الضرورية للغاية في المجتمعات المحلية التي تسمح باستيعاب الأطفال وإدماجهم، تعرقل عمليات نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

سابعاً - التوصيات

٦٠ - أحث جميع الأطراف ذات الصلة أن تقوم - كمسألة ذات أولوية - بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأول عن حالة الأطفال في السودان (S/2006/662) والاستنتاجات والتوصيات التالية المقدمة من الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة (S/AC.51/2007/5، المرفق). وأدعو حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بأن توفقاً بتجنيد واستخدام الأطفال في قواتهما عملاً بأحكام البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة، الذي صدق عليه السودان. وتحمل حكومة الوحدة الوطنية مسؤولية مباشرة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم سواء في القوات المسلحة السودانية أو في القوات المتحالفة معها، كما أن حكومة جنوب السودان تتحمل مسؤولية مباشرة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في جيش التحرير الشعبي السوداني، ويجب عليهما أن تعملوا على وقف تجنيد أي أطفال للعمل في صفوفها وإطلاق سراحهم دون إبطاء.

٦١ - وفي هذا الصدد، أرحب بخطة العمل المتعلقة بتجنيد الأطفال وإعادة إدماجهم التي وافق عليها جيش تحرير السودان (ميناوي) مع منظمة اليونيسيف، وأدعو الموقعين على هذا الاتفاق إلى تنفيذه دون إبطاء من أجل تيسير تسريح الأطفال وعودتهم إلى أسرهم ولم شملهم بها.

٦٢ - وأحث جميع أطراف النزاع في دارفور - الموقعين على اتفاق سلام دارفور وغير الموقعين عليه - على اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الالتزامات المقدمة إلى ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة بوقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال، وأحث أيضاً

حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على اتخاذ خطوات ملموسة لإجراء عملية تحقق مستقلة بدعم من منظمة اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في السودان من أجل تقدير وعدد الأطفال المرتبطين حالياً بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة المتحالفة معها وتحديد هويتهم، ووضع نظام ثابت للرصد والتحقق في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، أدعو جميع أطراف الصراع إلى الدخول في حوار مع الأمم المتحدة بغرض وضع خطط عمل واضحة تمسها مع مبادئ باريس لإطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم، والتصدي للانتهاكات الأخرى الخطيرة التي تتعرض لها حقوق الأطفال.

٦٣ - وأوصي بإدراج الأحكام الخاصة بحماية الطفل في بعثة حفظ السلام المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كما جاء في قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، وأطلب إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يتكفلا بضمان معالجة حماية الأطفال لدى تنفيذ اتفاق سلام دارفور، ومواصلة رصد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال والإبلاغ عنها، وكذلك مواصلة الحوار مع أطراف الصراع بشأن وضع خطط العمل اللازمة لحماية الأطفال.

٦٤ - إنني أشعر بالقلق إزاء بطء التقدم في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، والمناطق الثلاث ودارفور، بالإضافة إلى المناطق الشرقية. وأكرر دعوتي الملحة إلى لجنتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان وجنوب السودان إلى أن تنفذ برامج نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم دون إبطاء، مع التركيز بشكل خاص على إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم.

٦٥ - وأثني على العمل الذي قامت به مؤسسات وقف إطلاق النار في التصدي لتجنيد الأطفال في صفوف القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني. وأشجع اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، واللجان العسكرية المشتركة للمناطق على الإبقاء على مسألة الأطفال في جداول أعمالهما لتيسير تدريب المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة وقادة القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني على حماية الأطفال. كما أحث قوات حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة في السودان على مواصلة الحوار مع الأطراف من خلال لجنة وقف إطلاق النار المنبثقة عن اتفاق سلام دارفور من أجل التحقيق في حوادث انتهاك حقوق الأطفال.

٦٦ - وأشعر بقلق عميق إزاء استمرار الاعتداءات الجنسية على النساء والفتيات مع الإفلات من العقوبة في مختلف أنحاء البلاد، ولا سيما في المناطق المتضررة بالصراع في دارفور. وأحث حكومة الوحدة الوطنية بشدة على أن تزيد من جهودها لفرض سيادة

القانون، بما في ذلك عن طريق تشكيل وحدات لحماية الأطفال والنساء داخل الشرطة، وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين والقانونيين في جميع أنحاء البلاد.

٦٧ - كما أشعر بالقلق إزاء تعرض العناصر العاملة في الإغاثة الإنسانية لهجمات متزايدة مع الاستيلاء على مركباتهم في دارفور، وأدعو حكومة الوحدة الوطنية وجميع أطراف الصراع في دارفور إلى وقف مثل تلك الهجمات والتعاون بصورة تامة مع البعثة الأفريقية في السودان، وتيسير عمل وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المحلية والدولية غير الحكومية التي تقوم بأعمال الحماية والإغاثة الإنسانية في دارفور.

٦٨ - وأكرر الإعراب عن قلقي إزاء التقارير المتواصلة عن اختطاف الأطفال بصورة منهجية سواء في جنوب السودان أو في دارفور، وأحث الحكومتين والجماعات المسلحة على وقف تلك الممارسة دون إبطاء.

٦٩ - وأثني على العمل الذي يقوم به كل من منظمة اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والشركاء غير الحكوميين العاملين في مجال حماية الأطفال في إطار جهودهم المستمرة الرامية إلى وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والتصدي لها. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم منظمة اليونيسيف ولجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والشركاء العاملين في مجال حماية الأطفال بالموارد اللازمة لتسريح هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم، والاستمرار في برامجهم الرامية إلى منع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال والتصدي لها.

٧٠ - وأرحب بالجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان لتنفيذ الإصلاحات القانونية التي سيكون لها تأثيرها الإيجابي في حالة الأطفال في السودان. ومع ذلك، فإنني أشعر بالقلق إزاء التقدم البطيء في اعتماد مشروع قانون القوات المسلحة السودانية (٢٠٠٦) ومشروع قانون حقوق الأطفال (٢٠٠٦). وأحث السلطات الحكومية وأعضاء البرلمان على الإسراع بهاتين العمليتين دون إبطاء، وتنفيذ التشريعات.

الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الأطراف الوارد أسماؤها في التقرير ضد الأطفال خلال الصراع المسلح في الفترة تموز/يوليه ٢٠٠٦ - حزيران/يونيه ٢٠٠٧

| الأطراف في دارفور | الدوائر ^(١) | التجنيد القتل والاستخدام والتشويه الخطف | العنف الجنسي الإغاثية الإنسانية | منع وصول المهجوم على المدارس والمستشفيات |
|---|--|---|---------------------------------|--|
| أطراف تخضع لسيطرة حكومة السودان | | | | |
| القوات المسلحة السودانية | | * | * | * |
| قوات الدفاع الشعبي | القوات المسلحة الحكومية المنظمة بحكم القانون القوة العسكرية المنظمة بحكم القانون المرتبطة بتجمع الجبهة الوطنية الإسلامية في حزب المؤتمر الوطني الحاكم | * | * | * |
| قوات الشرطة | الشرطة الحكومية المنظمة بحكم القانون، بما فيها قوات الشرطة الاحتياطية المركزية | | | |
| الميليشيات المساندة للحكومة في دارفور والمعروفة أيضا بالجنجويد | الريزيقات (الجمال) الشمالية، والزغاوة (أم كمالتي)، ودوائر قبيلة سعدة، التي قد تكون مرتبطة بقوات الدفاع الشعبي أو القوات المسلحة السودانية | | | |
| جماعات المعارضة التشادية | دوائر قبيلة تاما، التي قد تكون مرتبطة بقوات الدفاع الشعبي أو القوات المسلحة السودانية | | | |
| الأطراف المتمردة السابقة التي قبلت باتفاق سلام دارفور | | | | |
| جيش/حركة تحرير السودان (ميناوي) | دائرة قبيلة الزغاوة | * | * | * |
| جيش/حركة تحرير السودان (الإرادة الحرة) | دائرة قبيلة برغيد | | | |
| حركة العدل والمساواة (جناح السلام) | دائرة قبيلة المساليت | | | |
| جيش تحرير السودان (أبو القاسم) | دائرة قبيلة الفور | | | |
| الأطراف المتمردة التي رفضت اتفاق سلام دارفور | | | | |
| جيش/حركة تحرير السودان (عبد الواحد) | دائرة قبيلة الفور | * | | |
| جيش/حركة تحرير السودان (عبد الشافي)؛ المعروف أيضا باسم مجموعة القادة الـ ٣٢ | دائرة قبيلة الفور | | | |
| مجموعة الـ ١٩ | دائرة قبيلة الفور وربما المساليت | | | |
| حركة العدل والمساواة | قادة الزغاوة ودائرة قبيلة المساليت/الدائرة السياسية الإسلامية | | | |

| الأطراف في دارفور | الدوائر ^(١) | التجنيد القتل والاستخدام والتشويه والخطف | العنف الجنسي الخطير | منع وصول الإغاثية المدارس والمستشفيات | الهجوم على المدارس والمستشفيات |
|---|--|--|---------------------|---------------------------------------|--------------------------------|
| جبهة الخلاص الوطني | اتتلاف يضم حركة العدل والمساواة وعناصر من مجموعة الـ ١٩، وجيش تحرير السودان (عبد الواحد)، وجيش تحرير السودان (عبد الشافي)، والسياسيين العلمانيين، المرتبطين بإريتريا | | | | |
| جبهة غير الموقعين | اتتلاف يربط جبهة الخلاص الوطني بجماعات جيش تحرير السودان | | | | |
| ميليشيات قبلية ربما ساحتها حكومة السودان ولكنها تتقاتل الآن فيما بينها | | | | | |
| معاليا وثُرحم، والحبابية، وفلاتة، والزريقات (عبالا)، والمهريّة | | | | * | |
| الأطراف في جنوب السودان | الدوائر ^(١) | التجنيد القتل والاستخدام والتشويه والخطف | العنف الجنسي الخطير | منع وصول الإغاثية المدارس والمستشفيات | الهجوم على المدارس والمستشفيات |
| أطراف تخضع لسيطرة حكومة السودان | | | | | |
| القوات المسلحة السودانية | القوات المسلحة السودانية المنظمة بحكم القانون | * | * | * | |
| قوات الشرطة | قوات الشرطة المنظمة بحكم القانون | | | | |
| قوات الدفاع في جنوب السودان، بما فيها دائرة قبيلة النور | | | | | |
| قوات اللواء جبريل تانغ جيني | | | | | |
| أطراف تخضع لسيطرة حكومة جنوب السودان | | | | | |
| جيش التحرير الشعبي السوداني | القوات الحكومية المسلحة المنظمة بحكم القانون | * | | * | |
| قوات بيبور للدفاع | دائرة قبيلة المورلي | | | | |
| أطراف غير واضحة الولاء أو ليست مدعومة | | | | | |
| قوات السلام | كريش، وبلاندا وغيرهما من قبائل بحر الغزال الغربي | * | | * | |
| فرقة جاموس الثالثة | أدمجت رسميا في قوات جيش التحرير الشعبي السوداني | | | | |
| أطراف تخضع لسيطرة حكومة السودان وحكومة جنوب السودان | | | | | |
| الوحدات المتكاملة المشتركة | القوات المسلحة السودانية المنظمة بحكم القانون | * | | * | |
| جماعات من المدنيين المسلحين المرتبطين بالقبائل من المشاركين في القتال بين المجتمعات المحلية أو المواجهات مع الأطراف الأخرى | | | | | |
| لوي نور (الجيش الأبيض)، وبول نور، والدنكا جوك، وأغار، وأبوك، وأغوك، وكواك، والمورلي | | | | | |

| الأطراف في شرق السودان | | | | | | | الدوائر ^(أ) |
|---------------------------------|---|----------|----------|----------|----------|----------|------------------------|
| أطراف تخضع لسيطرة حكومة السودان | | | | | | | |
| القوات المسلحة السودانية | القوات العسكرية المنظمة بحكم القانون، | غير متاح | |
| قوات الدفاع الشعبي | القوات العسكرية المنظمة بحكم القانون، والمرتبطة بتجمع الجبهة الإسلامية الوطنية في حزب المؤتمر الوطني الحاكم | غير متاح | |
| الجماعات المتمردة | | | | | | | |
| الجبهة الشرقية | اتتلاف الأسود الحرة (دائرة قبيلة الرشايدة) ومؤتمر البجا (دائرة قبيلة البجا والسياسيين العلمانيين) | غير متاح | |

(أ) "الدوائر القبلية" تعني أن الجماعة تميل إلى التجنيد من أفراد القبيلة أو القبائل المذكورة. ولا تعني أن جميع أفراد القبيلة أو أعداد كبيرة منهم يؤيدون أعمال الجماعة.

